|  |
| --- |
| **وثيقة معلومات المشروع** **ورقة البيانات الخاصة بالضمانات الوقائية (PID/ISDS)** |
|  |
| . |
| رقم التقرير: 120211 |  |
| **تاريخ الإعداد / التحديث:** 29 سبتمبر/أيلول 2017 |
| 1. **معلومات أساسية**
 |
|  | **ألف. بيانات أساسية عن المشروع** |

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| P162407 | **الرقم التعريفي للمشروع:** | الأردن | **البلد :** |
| لا ينطبق | **الرقم التعريفي للمشروع الرئيسي:** |  |  |
| برنامج دعم إصلاح التعليم (P162407) | **اسم المشروع :** |
|  | **اسم المشروع الرئيسي :** |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | **المنطقة:** |
| 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 2017 | **التاريخ المتوقع لمجلس الإدارة** | 27 أيلول 2017 | **التاريخ المتوقع للتقييم:** |
| البرنامج الموجه نحو النتائج مع مكون تمويل المشاريع الإستثمارية | **أداة الإقراض:** | التعليم | **مجال الممارسة (الرئيسي):** |
| وزارة التخطيط والتعاون الدولي (MOPIC) | **المقترضون** |
| وزارة التربية والتعليم (MOE) | **الهيئة المنفذة** |
| **التمويل (مليون دولار أمريكي)** |
| **المبلغ** | **مصدر التمويل** |
| 192.00 للبرنامج الموجه نحو النتائج: 8.00 لمكون تمويل المشاريع الاستثمارية |  |  | البنك الدولي للإنشاء والتعمير مع تمويل بشروط ميسرة |
| 0.00 | الفجوة في التمويل |
| 200.00 | التكلفة الإجمالية للمشروع |
| ج | **الفئة البيئية** |
| تأجيل التقييم حتى يتم إستكمال مراجعة وثيقة تقييم المشروع | **القرار** |
|  | **قرار آخر (حسب الحاجة)** |
| لا | **هل هذا مشروع مكرر؟** |
| لا | **هل هذا مشروع محول؟ (لن يتم الإفصاح عنه)** |

|  |
| --- |
| **باء. المقدمة والسياق****السياق القطري**على الرغم من التقدم القوي الذي أحرزه الأردن على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في العقود الماضية، فهو لايزال يواجه تحديات أدت إلى تباطؤ في النمو والتنمية وقد ازدادت حدتها بسبب الأزمة السورية**: تباطأ النمو الاقتصادي في ٢٠١٦ للسنة الثانية على التوالي – ليصل إلى ما يقدر بنسبة ٢ بالمائة مقارنة بنسبة ٢.٤ بالمائة في ٢٠١٥. وسجلت مؤشرات التنمية البشرية ومستويات المعيشة ركودا اعتباراً من ٢٠٠٩، على الرغم من التحسن القوي الذي شهدته بين ١٩٩٠-٢٠٠٨. وقد تعرض مؤشر التنمية البشرية (** HDI**)، الذي يقيس التقدم المحرز على المدى الطويل في ثلاثة أبعاد أساسية من التنمية البشرية (حياة طويلة وصحية، وإمكانية الوصول إلى المعرفة وإلى مستوى معيشي لائق)، إلى ركود بواقع ٠.٧٤٢ منذ ٢٠٠٨، مما جعل الأردن يحتل المرتبة ٨٦ من ١٨٨ في تصنيف مؤشر التنمية البشرية.[[1]](#footnote-1) ويُعْزَى هذا الوضع لعوامل عديدة: آثار الأزمة السورية، وتداعيات الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، والزيادة في الديون التي ترتبت على القرارات التي اتخذت في قطاع الكهرباء كجزء من تحديات الاقتصاد الكلي الأخرى.****يواجه الأردن تحدياً ديموغرافياً كبيراً مع تدفق الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين:** وتزيد أزمة اللاجئين السوريين من التوتر الماليوتضع ضغوطا كبيرة علىقدرة الحكومة على توفير خدمات عامة، بما فيها الصحة والتعليم. هذا ويستضيف الأردن لغاية شهر آب ٢٠١٧، ما يقدر بحوالي ٦٦٠.٥٨٢ [[2]](#footnote-2) لاجئ سوري مسجل، منهم ٢٣٢.٨٦٨ [[3]](#footnote-3) طفل في عمر الدراسة يحتاجون إلى توفير خدمة التعليم لهم. ويعيش ثمانون بالمائة من اللاجئين في مجتمعات مضيفة، ويمثلون ١٠ بالمائة من سكان الأردن، في حين يعيش البقية في مخيمات مخصصة للاجئين. ووفقا للتعداد السكاني الحكومي لعام ٢٠١٦، بلغ إجمالي عدد السوريين في الأردن حوالي ١.٢٦٥ مليون، ما يمثل ١٣.٢ بالمائة من السكان.[[4]](#footnote-4) التزم الأردن بدمج أطفال اللاجئين السوريين في القطاع العام الرسمي، واعتبارا من حزيران ٢٠١٧، كان حوالي ١٠ بالمائة من الأطفال في المدارس الحكومية لاجئين سوريين. وبالتالي من المهم أن تستجيب خدمات التعليم المقدمة للأطفال اللاجئين لطبيعة التحديات التي يواجهونها في نظام التعليم في الأردن.**تعتمد التنمية الاقتصادية في الأردن على وجود نظام تعليمي يوفر للطلاب المهارات المعرفية والاجتماعية والعاطفية المطلوبة لتحقيق النجاح في سوق العمل**: ويتطلب تحقيق الإمكانيات الكاملة للاستثمارات التعليمية لغرض تحقيق الازدهار الاقتصادي تحسين فرص الحصول على التعليم وجودة التعليم لكل من الفتيات والأولاد.[[5]](#footnote-5) وعلاوة على ذلك، فإن تكلفة عدم تعليم الأطفال اللاجئين مرتفعة من حيث خسارة رأس المال البشري للتنمية الاقتصادية الإقليمية، وكذلك لعمليات السلام والاستقرار وإعادة الإعمار طويلة الأمد. وبالتالي، من الضروري أن يكون نظام التعليم مرناً ويعالج تحديات جودة التعليم الحالية، من خلال تقوية قدرة النظام على التعامل مع عدد متزايد من الطلاب، بما فيهم الأطفال اللاجئين والمستضعفين. **جيم . الأهداف الإنمائية المقترحة** **الأهداف الإنمائية المقترحة**يتمثل الهدف الإنمائي للبرنامج في دعم وزارة التربية والتعليم في الأردن **من أجل زيادة فرص الوصول إلى التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتحسين تقييم الطلاب وظروف التعليم والتعلم للأطفال الأردنيين وأطفال اللاجئين السوريين.****دال. وصف المشروع**إن مجالات النتائج للبرنامج الموجه نحو النتائج موجودة ضمن مواضيع البرنامج الحكومي. ويتوائم مجال النتيجة 1 تماماً مع مواضيع إمكانية الوصول والجودة الخاصة بالبرنامج الحكومي، في حين تندرج مجالات النتائج 2 و 3 تحت موضوع الجودة في التعليم الأساسي. ويتقاطع مجال النتيجة 4 مع مجالات الوصول والجودة في البرنامج الحكومي. وتعرض الفقرات التالية لمحة عامة لنطاقات نتائج البرنامج الموجه نحو النتائج:**مجال النتيجة الأولى هو توسيع نطاق إمكانية الوصول وتحسين الجودة في تعليم الطفولة المبكرة:** وهذا يشمل زيادة إمكانية الوصول إلى رياض الأطفال للبنات والأولاد، من خلال دعم توسيع نطاق تقديم الخدمات في القطاع الحكومي وتوفير المساعدة الفنية المطلوبة لمساعدة الحكومة على إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص. وهذا يشمل كذلك دعم عملية وضع وتنفيذ نظام متناغم لضمان الجودة في دور رياض الأطفال في القطاعين العام والخاص [[6]](#footnote-6)، والبدء في تنفيذ برنامج تدريبي أثناء الخدمة لتحسين ممارسات التعليم في الغرف الصفية لرياض الأطفال. سيشمل البرنامج التدريبي عدداً من الوحدات المواضيعية كالتطور المبكر الاجتماعي والعاطفي للأطفال، وإدخال التعلم القائم على اللعب في الغرفة الصفية، كما حددته الدراسة التشخيصية لممارسات التدريس. ومجال النتائج هذا متوائم بالكامل مع الأهداف الاستراتيجية لتعليم الطفولة المبكرة المنصوص عليها في الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم. وتدرك وزارة التربية والتعليم أن أكبر المكاسب في التعليم يمكن أن تتحقق من خلال الاستثمار في تعليم الطفولة المبكرة. ومع ذلك فقد كافحت حتى الآن لتأمين التمويل والخبرة الفنية من أجل تحقيق كافة الأهداف المنشودة في هذا المجال. وسيقوم البرنامج الموجه نحو النتائج بتحفيز التدخلات لتوسيع نطاق الحصول على خدمات تعليم الطفولة المبكرة وتعزيز جودتها.ويهدف مجال النتائج الثاني إلى  **تحسين ظروف التعليم والتعلم:** من خلال التركيز على تحسين البيئة المادية للمدرسة بالإضافة إلى تحسين قدرة المعلمين وقادة المدارس، وتعزيز السلوك الإيجابي للطالب والمعلم والوعي المدني إزاء المدارس ومجتمعاتها. وتركيز مجال النتائج هذا هو على كل من البيئة التحتية المدنية وعلى العوامل البيئية الأكثر ليونة التي تنشئ مناخاً مدرسياً مواتياً للتعلم، على سبيل المثال سبل التواصل مع الأقران والمعلم، والقيم المدرسية، الخ. ومن خلال تناول كلا الجانبين سوية، يقوم المعلمون والمدراء بتحقيق طموحاتهم بدون توقعات مسبقة وبدون فرض أدوار مسندة.ومجال النتائج الثالث **هو نظام تقييم للطالب وإصدار شهادات خضع للإصلاح:** سيركز على تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم على قياس ورصد تعلم الطالب على كافة مستويات الصفوف وعلى ردم الفجوة بين التعلم وإصدار الشهادات. وهذا يشمل بصورة خاصة إصلاح التوجيهي ومأسسة تقييم التعلم التشخيصي للصفوف الأولى.ومجال النتائج الرابع هو **تعزيز إدارة النظام التعليمي من خلال التركيز على دعم وزارة التربية والتعليم وتقوية قدرتها على إدارة عدد متزايد من المدارس والطلاب**: لاسيما بسبب توسيع نطاق تعليم الطفولة المبكرة والالتحاق بعدد كبير من الأطفال اللاجئين في المدارس الأردنية. ويتمحور تركيز مجال النتائج هذا على توفير وتعزيز الأدوات والموارد المتوفرة لوزارة التربية والتعليم لاتخاذ القرارات والتنفيذ. وتشمل هذه الأدوات نظم المعلومات مثل تشغيل نظام المعلومات الجغرافية، مما سيسمح لوزارة التربية والتعليم بإجراء مسح لبناء وتوسيع المدارس واحتياجات إعادة التأهيل وتقوية نظام إدارة المعلومات التربوية (OpenEMIS) ليسمح لوزارة التربية والتعليم بتحليل واستخدام البيانات المفصلة والحساسة للنوع الاجتماعي لغرض اتخاذ القرارات. وسيقوم مجال النتائج هذا بدعم وزارة التربية والتعليم في تأمين موازنة إضافية للقطاع بطريقة فعالة وكفؤة، من أجل ضمان توفر الموارد لإجراء الإصلاحات الضرورية.**وسوف يكون تقييم النظم البيئية والإجتماعية هو الأداة التحليلية الرئيسية التي سوف تستخدم لتقييم المخاطر والمنافع البيئية والإجتماعية المرتبطة بالعملية المقترحة:** إن مكون المساعدة الفنية المقترح لن يدعم أنشطة البرنامج التي من المحتمل أن يكون لها آثار عكسية كبيرة تُعتبر حساسة، ومتنوعة، أو غير مسبوقة على البيئة و/أو المتضررين. وقد تم إعداد ورقة بيانات الضمانات الوقائية المتكاملة ISDS، لمعالجة مكون المساعدة الفنية في العملية المقترحة.**وتم إقتراح هذه العملية كبرنامج مختلط موجه نحو النتائج، يتألف من جزأين: البرنامج ومكون المساعدة الفنية،** ويستخدم نهج تمويل المشاريع الإستثمارية (IPF) . ويستند تصميم العملية المقترحة إلى السجل الحافل بالتعاون بين الحكومة الأردنية والبنك باستخدام التمويل القائم على النتائج في قطاع التعليم (يستخدم تمويل المشاريع الإستثمارية نهج التمويل القائم على النتائج)، مما يبرز الحاجة إلى مكون قوي من المساعدة الفنية لدعم تنفيذ برامج الحكومة.**ملاحظات (إختيارية)****هـاء - موقع المشروع والخصائص الفيزيائية البارزة ذات الصلة بتحليل الضمانات الوقائية (إنْ كانت معروفة):**البرنامج وطني من حيث النطاق، إلا ان مكون المساعدة الفنية المقترح في إطار العملية ليس له أي أثر مادي ولن يكون هناك أي مخاطر وآثار بيئية وإجتماعية سلبية. وأنشطة مكون المساعدة الفنية لا تثير أي من سياسات البنك الخاصة بالضمانات الوقائية. في هذه المرحلة، وزارة التربية والتعليم لاتزال في مرحلة التخطيط، وعليها تحديد اختيار الموقع المحدد للاستثمارات..**واو - أخصائيو الضمانات الوقائية البيئية والإجتماعية في الفريق**تريسي هارت، وعامر عبدالوهاب، وعلي الغرباني (GEN05)ماريانا ت. فيليسيو (GSU05)1. **التنفيذ**

سوف تكون ترتيبات تنفيذ البرنامج المقترح كما يلي:* **وزارة التربية والتعليم** (MOE) هي الجهة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ البرنامج بدعم إداري مقدم من **وحدة التنسيق التنموي** (DCU). وتحت قيادة الوزير، سوف تكون مديريات وزارة التربية والتعليم مسؤولة عن تخطيط وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بمكونها. وفي نهاية المطاف سوف تكون وزارة التربية والتعليم مسؤولة عن تحقيق أهداف البرنامج، وعن الرقابة عليه من خلال اللجنة التوجيهية للسياسة العامة (GPSC)، وعن الرصد والتقييم، وعن تقديم الدعم الفني لمختلف مديريات وزارة التربية والتعليم المشاركة في التنفيذ، ومسؤولة كذلك عن تنسيق الأنشطة بين مختلف أصحاب المصلحة والجهات المانحة.
* **وزارة الأشغال العامة والإسكان** (MOPWH)، التي تم تكليفها بإدارة بناء المدارس وتوسعتها في إطار مشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي (ERfKE II)، سوف تبقى مسؤولة عن إجراءات التوريدات وتنفيذ الأعمال المدنية في إطار البرنامج المقترح. وسوف تكون وزارة الأشغال العامة والإسكان مكلفة من قبل وزارة التربية والتعليم بتنفيذ أي عقد أشغال تزيد قيمته عن مبلغ 250,000 دينار أردني.

**تنسيق البرنامج****على مستوى البرنامج:** نظراً لخبرتها الواسعة في تنسيق البرامج المتعددة المانحين مثل مشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي ERfKE II، فإن وحدة التنسيق التنموي سوف تكون نقطة الاتصال الخاصة بالبرنامج وسوف تكون مسؤولة عن : (1) تسهيل تنسيق التنفيذ مع إدارة وزارة التربية والتعليم؛ (2) رصد وإعداد التقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ المشروع من خلال إعداد تقارير مرحلية؛ (3) إعداد تقارير تدقيق مالي مرحلية غير مدققة لمكون المساعدة الفنية للبرنامج؛ و (4) التنسيق مع شركاء مانحين آخرين لضمان تزامن الأنشطة الممولة بشكل موازي مع التنفيذ العام للبرنامج. ونظراً لنطاق البرنامج، سوف يكون هناك حاجة إلى تعزيز قدرة وحدة التنسيق التنموي بشكل كبير من خلال توظيف وتدريب موظفين إضافيين. وبمساعدة الدعم المالي والفني المقدم من المانحين، سوف يتم دعم وحدة التنسيق التنموي من خلال تعيين مدير أقدم للبرامج، وخبير للرصد والتقييم، ومسؤول مالي، وخبير في مجال التشييد والصيانة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يتم توظيف موظفين إضافيين في قسم استملاك الأراضي التابع لوزارة التربية والتعليم بالإضافة إلى تعيين/تكليف موظفين إضافيين في وحدة التنسيق التنموي لإجراء إمتثال ملائم مع المبادئ التوجيهية للإدارة البيئية والاجتماعية المنصوص عليها في إجراءات التشغيل المعيارية.وفي حين أن هذه المساعدة الفنية لا تطلق سياسات للضمانات البيئية والاجتماعية، فقد أظهر الأردن التزامه نحو تخفيف الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية في تنفيذ مجموعة من مشاريع البنك الدولي، بما في ذلك مشاريع الفئة ألف. وتوجد أطر قانونية مؤسساتية كافية في البلد لضمان الامتثال لسياسات الضمانات التي يتبعها البنك الدولي. وفي الأردن، تتولى وزارة البيئة مسؤولية وضع مبادئ توجيهية للسياسة العامة الخاصة بالقضايا البيئية وضمان الامتثال بالمعايير البيئية الوطنية. ولديها إدارات مختلفة مع مكاتب ميدانية في كل محافظة في البلد. وعلى مستوى المحافظة، ستكون مديريات التربية مسؤولة ومسائلة عن جميع قضايا الضمانات الوقائية. |
| . |

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| 1. **سياسات الضمانات الوقائية التي قد تكون قابلة للتطبيق**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الشرح (اختياري)** | **تم إطلاقها؟** | **سياسات الضمانات الوقائية** |
| كجزء من البرنامج الشامل الموجه للنتائج، تم إعداد تقييم للنظم البيئية والاجتماعية لتحديد المخاطر المحتملة، وتقييم النظم والقدرات القطرية، ووضع خطة عمل برامجية مع تدابير لتخفيف الأثر . أما أنشطة المساعدة الفنية في تمويل مشروع الاستثمار المصاحب لها فهي في مرحلة المفاهيم الأولى. ومن المتوقع أن یطبق التقییم البیئي، إجراءات التشغيل 4.01 علی اثنین من ھذه المساعدات الفنية التي تغطي مجالات النتائج 1 و 2. وھي: (1) تصمیم وتنفیذ ترتيبات شراکة بین القطاعین العام والخاص والطرائق المالیة المقابلة و(2) تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم على إستملاك الأراضي وإجراء تقييمات بيئية وإجتماعية. وتم وضع شروط مرجعية تتضمن أحكاما لدراسة الآثار البيئية والإجتماعية المترتبة على أي تغييرات مؤسسية أو خاصة بالسياسات و/أو الهيكليات المادية. وسوف تتضمن المساعدة الفنية بشأن تعزيز قدرة وزارة البيئة على حيازة الاراضي والتقييم البيئي والاجتماعي أي دعم متعلق بالإجراء التشغيلي 4.01 الخاص بالمساعدة الفنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص**.** | نعم | التقييم البيئي إجراءات تشغيلية/ إجراءات البنك4.01  |
| لا ينطبق | لا | الموائل الطبيعية السياسة التشغيلية/إجراء البنك 4.04 |
| لا ينطبق | لا | الغابات السياسة التشغيلية/إجراء البنك 4.36 |
| لا ينطبق | لا | إدارة الآفات السياسة التشغيلية 4.09  |
| لا ينطبق | لا | الموارد الثقافية المادية السياسة التشغيلية/إجراء البنك 4.11 |
| لا ينطبق | لا | السكان الأصليين السياسة التشغيلية/إجراء البنك 4.10  |
| لا ينطبق | لا | إعادة التوطين القسري السياسة التشغيلية/إجراء البنك 4.12  |
| لا ينطبق | لا | سلامة السدود السياسة التشغيلية/إجراء البنك 4.37  |
| لا ينطبق | لا | مشاريع على الممرات المائية الدولية السياسة التشغيلية/إجراء البنك 7.50  |
| لا ينطبق | لا | مشاريع في المناطق المتنازع عليها السياسة التشغيلية/إجراء البنك 7.60  |

 |

|  |
| --- |
| 1. **قضايات سياسات الضمانات الوقائية الرئيسية وإدارتها**
 |
| **ألف . موجز قضايا الضمانات الوقائية الأساسية** |
| 1. **قم بوصف أي قضايا خاصة بالضمانات الوقائية والآثار المرتبطة بالمشروع المقترح، قم بتحديد ووصف أي آثار محتملة واسعة النطاق و / أو هامة و / أو لا رجعة فيها:**
 |
| **سوف يتم التخفيف من آثار المخاطر المذكورة في تقييم النظم البيئية والإجتماعية (الهامة بسبب إستملاك الأراضي) من خلال إجراءات محددة حسبما هو مقترح في خطة عمل البرنامج والتي سيتم تمويل معظمها من خلال المساعدة الفنية الممولة من تمويل المشاريع الاستثمارية. ومن المتوخى ألا يتضمن البرنامج أي استثمارات من الفئة ألف، وألا يشكل أي مخاطر على الموائل الطبيعية أو الموارد الثقافية المادية. وفقط مجال النتائج 1 سوف يكون له بعض التأثير البيئي حيث يشتمل على بناء مدارس جديدة. وبالنسبة لمجالات النتائج الأخرى فتتألف من انشطة خفيفة متعلقة بالنظام التعليمي وتوفير الحواسيب.****سوف تتألف المساعدة الفنية من حزمة من الخدمات لوزارة التربية والتعليم تغطي دراسات تشخيصية، وتقييمات للأثر، ومساعدة فنية لضمان الجودة، الخ. ولا يوجد لأي منها آثار على الضمانات الوقائية البيئية والاجتماعية. إلا أن المساعدتيْن الفنيتيْن التاليتيْن لهما الآثار البيئية والإجتماعية التالية:****1) استملاك الأراضي والتقييمات البيئية والإجتماعية: (**i**) قد يكون هناك تغييرات تنظيمية في قانون إستملاك الأراضي و/ أو الحاجة إلى استملاك الأراضي**ii**) ) قد يكون هناك تطبيق غير مناسب لأساليب إستملاك الأراضي، مثل نهج المشتري الراغب والبائع الراغب والتبرع الطوعي بالأرض. وسوف تمول المساعدة الفنية وضع إجراءات ومبادئ توجيهية تشغيلية معيارية، وإنشاء آلية لمعالجة الشكاوى الناجمة عن استملاك الأراضي وإعادة التوطين، كما ستطور آلية فحص لضمان عدم تمويل أنشطة من الفئة ألف.****2) تقديم المشورة للشراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن بناء وصيانة المدارس: ضمان أن يتم تقييم مؤهلات الأخصائيين التقنيين بشكل ملائم، بمن فيهم المسؤولين عن خدمات الصيانة، بما في ذلك موظفي وزارة التربية والتعليم على المستوى المركزي ومستوى المديرية؛ والحاجة إلى تقييم قدرة الموازنة على تخصيص التكاليف طوال مراحل البناء، لضمان توفر الأموال الكافية للعمليات والصيانة.****عقدت مشاورات في عمان في 20 سبتمبر/ أيلول 2017، وحضرها المستفيدون، والهيئات الحكومية، والجهات المانحة، والشركاء، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، وتم خلال هذه الفترة مناقشة النتائج والتوصيات الرامية إلى التخفيف من آثار المخاطر المحتملة والتي يتم استكمالها.** |
| 2 . **قم** **بوصف أي آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأجل ناتجة عن أنشطة مستقبلية متوقعة في منطقة المشروع:** |
| الآثار غير المباشرة المتوقعة المرتبطة بمجال نتائج "التوسع في الوصول إلى تعليم الطفولة المبكرة"، التي تمول الدراسات الي تؤدي إلى البناء هي ما يلي:\* صحة وسلامة العامل؛\* الغبار، والضوضاء والرائحة بسبب إجراء إعادة التأهيل على نطاق صغير؛\* التخلص من نفايات البناء؛\* تحويل مرور المشاة و/أو المركبات و/أو محدودية الوصول إلى الأماكن العامة لفترات قصيرة؛\* المياه (مياه الصرف الصحي، وتصريف المياه السطحية، ومياه العواصف) أثناء البناء والتشغيل؛\* الاحتمال الضعيف “بالعثور بمحض الصدفة" على ما يتعلق بأصول التراث الثقافي؛\* الحاجة المحتملة لاستملاك الأراضي.\* يمكن أن تشمل الآثار الإقتصادية والإجتماعية غير المباشرة فقدان الأراضي، والأصول والدخل، وإمكانية الوصول إلى الأصول أو السكن مما يؤدي إلى آثار سلبية تنعكس على سبل كسب العيش نتيجة لإستملاك الأراضي. |
|  **.3قم بوصف أي بدائل للمشروع (إذا كانت ذات صلة) يتم النظر فيها للمساعدة على تجنب أو تقليل الآثار السلب:** |
| لم يتم النظر في بدائل للمشروع حيث أن البرنامج الموجه للنتائج يقوم بتمويل برنامج حكومي موجود بالفعل. وبدلا من ذلك، فإن مكون المساعدة الفنية هو نقطة الدخول لضمان الجودة، وبناء القدرات، وتقليل أي مخاطر محتملة (اجتماعية، وبيئية وغيرها) أثناء تنفيذ البرنامج. |

|  |
| --- |
| **.4 قم بوصف التدابير التي اتخذها المقترض لمعالجة مسائل سياسات الضمانات الوقائية، قم بتقديم تقييم لقدرة المقترض على تخطيط وتنفيذ التدابير الموصوفة:** |
|  تُعْتبر أنظمة الإدارة البيئية والاجتماعية المعمول بها على مستوى الدولة والمحافظات في الأردن، من منظور قانوني وتنظيمي ومؤسسي، ملائمة وشاملة. وبالتالي، لم يُطْلب أو يُقْترح إجراء أي تغييرات هامة في الهيكلية الشاملة لهذه الأنظمة الإدارية. الا أن إنفاذ الإطار القانوني الذي يحكم الامتثال بمعايير حماية الطفل والعمل والبيئة ضعيف. من أجل تقوية قدرات وزارة التربية والتعليم على التعامل مع قضايا سياسات الضمانات الوقائية، يتم طرح مكون المساعدة الفنية التي من شأنها: (أ) تعزيز قدرات وزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بعمليات حيازة الأراضي من خلال تعيين موظفين، ووضع إجراءات معيارية متوائمة مع معايير البنك الدولي، والتدريب (ب) تنفيذ برنامج تعلم اجتماعي عاطفي لتحسين البيئة المدرسية والتقليل من العنف للحد الأدنى، (ج) تحديث معايير بناء المدارس في الأردن للتأكيد على تصاميم بديلة تكون ذات تكاليف صيانة منخفضة أو معدومة، (د) تجربة عقود القطاع الخاص للعمليات والصيانة المدرسية، من بين أمور أخرى. |
| **٥.تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين ووصف آليات التشاور والإفصاح بشأن سياسات الضمانات الوقائية، مع التركيز على الأشخاص الذين من المحتمل أن يتعرضوا للضرر:** |
| **تم الإفصاح عن تقييم النظم البيئية والإجتماعية في البلاد في 13 أيلول (سبتمبر) وفي 20 أيلول (سبتمبر) ، حيث عقد اجتماع تشاوري جمع أكثر من 80 من أصحاب المصلحة، وضم كل من وزارة التربية التعليم (شؤون الاتصالات، واستملاك الأراضي، والصيانة والتخطيط، وقسم النوع الاجتماعي، وأقسام الإرشاد، والطفولة المبكرة)، ورؤساء المديريات الميدانية، ووزارة التنمية الإجتماعية، ووزارة الأشغال العامة والإسكان، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، والمدارس المستفيدة، وأولياء الأمور، والمعلمين، والطلاب، والمانحين، والشركاء (اليونيسيف، الخ) والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية العاملة في قطاع التعليم.** |
| PHWB

|  |
| --- |
| الإسم: كارين بزاني |
| اللقب: مسؤول أقدم عن العمليات |

 |
| **المقترض/العميل/المتلقي** |
| **الجهات المنفذة**وزارة التربية والتعليم10 شارع سليمان النابلسيعمان - الأردن |
| البنك الدولي |
| 1818 شارع H، الشمالي الغربي |
| واشنطن العاصمة، 20433 |
| هاتف: 1000-473 (202) |
| موقع الكتروني: <http://www.worldbank.org/projects> |

|  |  |
| --- | --- |
| الإسم: كارين بزاني | **قائدة فريق العمل** |
| **تمت الموافقة من قبل:** |
| التاريخ : 27 أيلول **(سبتمبر)** 2017 | الإسم : نينا شي | **مستشار الضمانات الوقائية :** |
| التاريخ : 27 أيلول **(سبتمبر)** 2017 | الإسم : صفاء الطيب الكوجلي | **المدير الممارس:** |
| التاريخ : 27 أيلول **(سبتمبر)** 2017 | الإسم : ساروج كومار جها | **المدير القطري:** |

1. بيانات التنمية البشرية (١٩٩٠-٢٠١٥)؛ تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٦. [↑](#footnote-ref-1)
2. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ٦ آب، ٢٠١٧. [↑](#footnote-ref-2)
3. ورقة مؤتمر بروكسل ٢٠١٧. [↑](#footnote-ref-3)
4. دائرة الإحصاءات العامة (DOS) ، والتعداد الوطني للسكان، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦. [↑](#footnote-ref-4)
5. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ٢٠١٦، نتائج PISA ٢٠١٥ (المجلد ١): التميز والانصاف في التعليم، ومطبوعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، باريس. <http://dx.doi.org/10.1787/9789264266490-en>. [↑](#footnote-ref-5)
6. يُعْنَى "بدور رياض الأطفال الخاصة" : كافة خدمات رياض الأطفال غير الحكومية بما فيها دور رياض الأطفال الخاصة الهادفة إلى تحقيق ربح، والمجتمعية، والخاصة بمنظمات غير حكومية. [↑](#footnote-ref-6)